الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/50/6
9 November 1995

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٢٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/50/48)]

٥٠/٦ - إعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة

تعتمد الإعلان الوارد فيما يلي:

إعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين
لإنشاء الأمم المتحدة

منذ خمسين عاما خرجت الأمم المتحدة إلى الوجود في أعقاب الآلام التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. ولا يزال ما كرسه ميثاق الأمم المتحدة من عزم وتصميم على "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، على نفس القدر العظيم من الأهمية الذي كان عليه قبل ٥٠ عاما. وفي هذا، كما هي الحال في جوانب أخرى، جاء الميثاق معبرا عن قيم البشرية وأمانيها المشتركة.

وقد واجهت الأمم المتحدة نزاعات وأزمات إنسانية وتغييرات عاصفة اختبرت قدرتها. وصمدت الأمم المتحدة لهذا الاختبار وقامت بدور هام في الحيلولة دون نشوب صراع عالمي آخر وحققت الكثير من أجل الشعوب في جميع أنحاء العالم. كما ساعدت على تكوين هيكل العلاقات بين الأمم في العصر الحديث. وأمكن بفضل عملية إنهاء الاستعمار والقضاء على الفصل العنصري تأمين حق تقرير المصير، وهو حق أساسي، لمئات الملايين من البشر.

والآن وقد انتهت الحرب الباردة، وأوشك القرن على الانتهاء، يجب علينا فتح آفاق جديدة للسلام والتنمية والديمقراطية والتعاون. إن عالم اليوم يشهد تغيرا ينبئ، في سرعته ومداه، بمستقبل حافل بالتعقيدات والتحديات وبارتفاع هائل في مستوى الآمال المعقودة على الأمم المتحدة.

وعزمنا واضح في هذه المناسبة التاريخية. فيجب اغتنام فرصة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة لإعادة توجيه المنظمة نحو زيادة خدماتها لبني البشر، وبخاصة للأشخاص الذين يعانون من المشقة والحرمان الشديد. هذا هو التحدي العملي والأدبي الذي يواجهنا اليوم. والتزامنا ببلوغ هذه الغاية ينبع من الميثاق. وضرورة الوفاء به تقتضيها حالة البشرية.

وإننا، نحن الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة، إذ نجتمع ممثلين لشعوب العالم، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة:

- نؤكد رسميا من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزامنا بها؛

- نعرب عن امتناننا لكل من مهد السبيل لقيام الأمم المتحدة، رجالا ونساء، واضطلعوا بأعمالها وسهروا على خدمة مُثُلها، ونذكر بوجه خاص من جادوا بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة؛

- نعلن عزمنا الأكيد على أن تكون الأمم المتحدة في قادم الأيام منظمة متجددة النشاط والفعالية، تعمل في سبيل النهوض بالسلام والتنمية والمساواة والعدل والتفاهم فيما بين شعوب العالم؛

- نتعهد بأن نهدي القرن الحادي والعشرين أمما متحدة لها من العدة والتمويل والبناء ما يجعلها قادرة على تقديم خدمة فعالة للشعوب التي باسمها أنشئت.

ووفاء بهذه الالتزامات سنسير في مستقبل تعاوننا، فيما يتعلق بالسلام والتنمية والمساواة والعدل ومنظمة الأمم المتحدة، على ضوء ما يلي:

السلام

١ - سعيا منا لمواجهة هذه التحديات، وإدراكا لكون العمل من أجل ضمان السلام والأمن والاستقرار في العالم سيذهب سدى ما لم تلب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، سنقوم بما يلي:

- تشجيع الأخذ بأساليب ووسائل التسوية السلمية للمنازعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات وفي ميادين الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام؛

- تقديم مساندة قوية لجهود الأمم المتحدة والجهود الإقليمية والوطنية في سبيل ضبط التسلح والحد من الأسلحة ونزع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها، وغير ذلك من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وغيرها من

أنواع الأسلحة المفرطة الضرر أو العشوائية الأثر، وفاء بالتزامنا المشترك بعالم خال من كل هذه الأسلحة؛

- إعادة التأكيد دائما على حق جميع الشعوب في تقرير المصير، مع مراعاة الحالة الخاصة للشعوب الخاضعة للاستعمار وغيره من أشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، والاعتراف بحق الشعوب في اتخاذ ما تراه من إجراءات مشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة لإعمال حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وليس في هذا ما يمكن تأويله على أنه تشجيع أو تفويض للقيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي الى أي تمزيق أو أي إضعاف جزئي أو كلي للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية لدول متمتعة بالسيادة والاستقلال تراعي في سلوكها مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير، ومن ثم تقوم فيها حكومة تمثل كامل شعب الإقليم دون تمييز من أي نوع؛

- التكاتف بغرض القضاء على المخاطر التي تتهدد الدول والشعوب من جراء الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها؛

- تعزيز التشاور والتعاون فيما بين الترتيبات أو الوكالات الإقليمية والأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

التنمية

٢ - وجود بيئة اقتصادية دولية تتسم بالنشاط والحيوية والحرية والإنصاف شرط أساسي لخير بني البشر وللسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكرس نفسها بدرجة أكبر وبفعالية أكثر في سبيل تحقيق هذه الغاية.

٣ - لقد لعبت الأمم المتحدة دورا هاما في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقدمت على مر السنين مساعدات كان لها الفضل في إنقاذ حياة نساء وأطفال ورجال في جميع أنحاء العالم. ولكن لم ينفذ بالقدر الكافي التعهد الذي نص عليه الميثاق بأن يعمل جميع أعضاء الأمم المتحدة، مشتركين وفرادى، بالتعاون مع المنظمة على رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتهيئة الأحوال المناسبة للتقدم والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - ورغم الجهود السابقة، يجب الاعتراف بأن الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ما زالت كبيرة إلى حد غير مقبول. وينبغي الاعتراف أيضا بالمشاكل التي تنفرد بها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، فهي تتحول في آن واحد إلى الديمقراطية والى اقتصاد السوق. وفضلا عن ذلك، تتسارع خطى العولمة والترابط في الاقتصاد العالمي، مما يتطلب الأخذ بتدابير سياسة عامة هدفها بلوغ الحد الأقصى من الاستفادة من هذه الاتجاهات والإقلال ما أمكن من آثارها السلبية في جميع البلدان.

٥ - ومن أشد ما يدعو إلى القلق أن خُمس سكان العالم، البالغ تعدادهم ٥,٧ بليون نسمة، يعيشون اليوم في فقر مدقع. والتصدي لهذه المشكلة وللمشاكل المتصلة بها يقتضي اتخاذ تدابير استثنائية من قبل جميع البلدان، ومن ضمنها تعزيز التعاون الدولي.

٦ - واستجابة لهذه الحقائق والظروف، عقدت الأمم المتحدة في السنوات الخمس الأخيرة عددا من المؤتمرات العالمية، انصب اهتمامها على مواضيع محددة. وانبثق من هذه المؤتمرات توافق في الآراء بشأن جملة أمور، منها أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة تشكل عناصر مترابطة متداعمة من جهد التنمية المستدامة، التي هي الإطار العام لجهودنا الرامية إلى رفع مستوى المعيشة لجميع الناس. ويقوم توافق الآراء هذا على الاعتراف بأن الإنسان هو هدف التنمية وبأن الناس يجب أن يكونوا محور التدابير التي نتخذها من أجل التنمية المستدامة وأن يكونوا غاية اهتمامنا بهذه التنمية.

٧ - وفي هذا السياق، نؤكد مجددا أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، هي مجالات مترابطة يعزز بعضها بعضا.

٨ - وعملا على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، للوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، فإننا سنقوم بما يلي:

- العمل على قيام نظام تجاري متعدد الأطراف وإطار للاستثمار ونقل التكنولوجيا والمعارف قوامهما الانفتاحُ والإنصافُ والاستناد الى قواعدَ ويُسر التنبؤ وعدمُ التمييز، فضلا عن تعزيز التعاون في مجالات التنمية والتمويل والديون بوصفها جميعا متطلبات أساسية للتنمية؛

- إيلاء عناية خاصة للعمل الوطني والدولي لزيادة استفادة جميع البلدان من مزايا العولمة وتجنب وضع أقل البلدان نموا وبلدان افريقية على هامش الاقتصاد العالمي، بل العمل على دمجها فيه؛

- زيادة فعالية وكفاءة مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية وتدعيم دورها في جميع ميادين التعاون الاقتصادي الدولي ذات الصلة؛

- تنشيط الحوار والشراكة بين جميع البلدان لإيجاد بيئة سياسية واقتصادية مواتية لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية على أساس مقتضيات تبادل المنفعة والمصلحة والترابط الحقيقي، مع الاعتراف بأن كل بلد مسؤول في النهاية عن تنميته ولكن مع التأكيد مجددا على أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يهيئ بيئة دولية مساندة لهذه التنمية؛

- تشجيع التنمية الاجتماعية عن طريق اتخاذ تدابير وطنية ودولية حاسمة هدفها القضاء على الفقر باعتبار ذلك مطلبا أخلاقيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا للبشرية لا بد من تلبيته، وتشجيع العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي؛

- الإقرار بأن تمكين المرأة ومشاركتها التامة على قدم المساواة أمر أساسي لجميع الجهود المبذولة لتحقيق التنمية؛

- تقليل وإزالة أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وتشجيع السياسات الديموغرافية الملائمة من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبيـــة احتياجاتها، مع الاعتراف بأن الاستدامة البيئية هي جزء لا يتجزأ من صلب عملية التنمية؛

- تكثيف التعاون في مجال الحد من الكوارث الطبيعية والكوارث الكبرى التي تنشأ من التكنولوجيا أو تكون من صنع الإنسان، ومجالي الإغاثة في حالات الكوارث والتعمير وتقديم المساعدة الإنسانية في أعقاب الكوارث، من أجل تعزيز قدرات البلدان المتضررة على مواجهة هذه الأوضاع؛

المساواة

٩ - نؤكد ما أقره الميثاق من احترام كرامة الإنسان وقدره وكذا المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، ونؤكد من جديد أن حقوق الإنسان كلها حقوق عالمية لا تقبل التجزئة وأنها حقوق مترابطة متشابكة.

١٠ - ولئن كان يتعين مراعاة أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية وشتى الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول جميعها في نفس الوقت وبغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعزز وتحمي جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، التي لا خلاف على طابعها العالمي. ومن المهم أيضا أن تكفل جميع الدول لسياساتها في مجال حقوق الإنسان طابعا عالميا موضوعيا خاليا من الانتقائية.

١١ - ولذلك، فإننا سنعمد الى ما يلي:

- تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بوصفها حقا أصيلا للبشر كافة؛

- دعم القوانين والسياسات والبرامج التي تكفل للمرأة فرصة المشاركة الكاملة على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء كافة على أتم وجه؛

- تعزيز وحماية حقوق الطفل؛

- ضمان حماية حقـــوق الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا عرضة، بوجه خاص، لسوء المعاملـــة أو الإهمال، ومن ضمنهم الشبان والأشخاص المعوقون والمسنون والعمال المهاجرون؛

- تعزيز وحماية حقوق السكان الأصليين؛

- ضمان حماية حقوق اللاجئين والمشردين؛

- ضمان حماية حقوق الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات قومية وعرقية وغيرها من الأقليات، وتمكين هؤلاء الأشخاص من الأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعيش في ظل الاحترام الكامل لهويتهم وتقاليدهم وأشكال التنظيم الاجتماعي التي يأخذون بها، وكذا قيمهم الثقافية والدينية.

العدالة

١٢ - وفر ميثاق الأمم المتحدة إطارا متينا لتعزيز القانون الدولي وتطويره. ويجب مواصلة تعزيز القانون الدولي وتطويره حتى تكون العلاقات بين الدول قائمة على مبادئ العدالة والمساواة في السيادة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا واحترام سيادة القانون. وينبغي في هذا العمل مراعاة التطورات التي تشهدها حاليا مجالات كالتكنولوجيا والنقل والمعلومات والميادين المتصلة بالموارد والأسواق المالية الدولية، الى جانب زيادة تعقد أعمال الأمم المتحدة في ميداني المساعدة الإنسانية ومساعدة اللاجئين.

١٣ - ونحن عازمون على ما يلي:

- إرساء دعائم العدالة بين جميع الدول وصونها وفقا لمبدأي تساوي الدول في السيادة وسلامتها الإقليمية؛

- تشجيع الاحترام الكامل للقانون الدولي وتنفيذه؛

- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية؛

- تشجيع التصديق على المعاهدات الدولية على أوسع نطاق ممكن وكفالة الامتثال للالتزامات الناشئة عنها؛

- تشجيع احترام القانون الإنساني الدولي وتنفيذه؛

- تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي في ميدان التنمية، على نحو من شأنه أيضا أن يعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛

- تشجيع احترام وتنفيذ القانون الدولي في ميدان حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتشجيع التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان أو الانضمام اليها؛

- تشجيع زيادة تدوين القانون الدولي وتطويره تدريجيا.

منظمة الأمم المتحدة

١٤ - من أجل الاستجابة الفعالة لتحديات المستقبل وتحقيقا للآمال التي تعقدها الشعوب في جميع أنحاء العالم على الأمم المتحدة، من الضروري إصلاح الأمم المتحدة نفسها وجعلها مواكبة للعصر. فينبغي إعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة، الجهاز الذي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي، في جملة أمور، زيادة عضوية مجلس الأمن ومراجعة أساليب عمله مراجعة مستمرة على نحو يؤدي الى زيادة تدعيم قدرته وفعاليته ويعزز طابعه التمثيلي ويرفع مستوى كفاءته في العمل وكذا شفافية أعماله؛ وحيث أن هناك خلافات هامة ما زالت قائمة حول قضايا رئيسية، من الضروري زيادة النظر فيها بتعمق. وينبغي تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من الاضطلاع الفعال في العصر الحديث بالمهام الموكلة إليه فيما يتصل برفاه الشعوب جميعها ومستويات معيشتها. وينبغي إجراء هذه التغييرات وغيرها داخل منظومة الأمم المتحدة إذا أردنا أن نكفل للأمم المتحدة في المستقبل أن تقوم على خير وجه بخدمة الشعوب التي بإسمها أنشئت.

١٥ - ولكي تضطلع الأمم المتحدة بأعمالها على نحو فعال، يجب أن تتوافر لها الموارد الكافية. ويجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزامها بتحمل نفقات المنظمة وفقا لإجراء قسمة النفقات الذي تضعه الجمعية العامة، وفاء كاملا وفي حينه. ويجب أن تكون هذه القسمة على أساس معايير توافق عليها الدول الأعضاء وتراها منصفة.

١٦ - وينبغي لأمانات منظومة الأمم المتحدة أن تزيد كفاءتها وفعاليتها في إدارة واستخدام الموارد المخصصة لها زيادة كبيرة. وستعمل الدول الأعضاء، من جانبها، على إصلاح المنظومة وستضطلع بمسؤولية هذه المهمة.

١٧ - وإننا ندرك أن عملنا المشترك سيكون أكثر نجاحا إذا توافر له الدعم من قِبل كل من يعنيهم الأمر من بين العناصر الفاعلة في المجتمع الدولي، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية وجميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني. وسنرحب بهذا الدعم وسنعمل على تيسيره، حسب الاقتضاء.

الجلسة العامة ٤٠
٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥